الصباح الاقتصادية
12
العدد 2337 - السنة الثامنة
الجمعة 29 صفر 1437 - الموافق 11 ديسمبر 2015
Friday 11 December 2015 - No.2337 - 8th Year

محصلة حمراء للمؤشرات الكويتية

66.5 مليون دينار... إجمالي سيولة البورصة في أسبوع

انهت المؤشرات الكويتية جلسة، أمس الخميس - آخر جلسات الأسبوع، في المنطقة الحمراء لليوم الرابع على التوالي، حيث انخفض المؤشر السعري أمس بنسبة 0.76 في المئة عند مستوى 5686.15 نقطة خاسرا حوالي 43.4 نقطة.

من ناحية أخرى، تراجع المؤشر الوزني عند الإقفال بنسبة 0.76 في المئة عند مستوى 386 نقطة خاسرا 3 نقاط تقريبا. كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0.98 في المئة عند مستوى 914.8 نقطة خاسرا نحو 9 نقاط.

وبالنسبة لحركة تداولات أمس ، فقد ارتفعت قيمة التداولات إلى 15.86 مليون دينار تقريبا «52.22 مليون دولار»، مقابل نحو 11.16 مليون دينار «36.74 مليون دولار» في الجلسة السابقة، بنمو تقدر نسبته بحوالي 42.1 في المئة.

كما ارتفعت أحجام التداول أمس لتصل لحوالي 125.82 مليون سهم، مقابل نحو 86.42 مليون سهم تقريبا بالجلسة الماضية، بنمو بلغت نسبته 45.6 في المئة تقريبا.

وبلغ عدد صفقات أمس 2679 صفقة، مقابل 2309 صفقات في الجلسة الماضية.

كان المحلل الفني لأسواق المال، إبراهيم الفيلكاوي، قد قال ، قبل بداية تعاملات أمس ، إن المستوى المستهدف للمؤشر العام لا زال عند النقطة 5700، بينما يواجه المؤشر مقاومة عند مستوى 5750 نقطة.

وفيما يخص الاداء القطاعي أمس ، تصدر قطاع «التأمين» الارتفاعات بنمو نسبته 1.04 في المئة، فيما احتل قطاع «الخدمات المالية» صدارة القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 1.2 في المئة.

واحتل سهم «الغذائية» صدارة قائمة أعلى ارتفاعات أمس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 25 في المئة، فيما احتل سهم «كوت فود» صدارة التراجعات بانخفاض نسبته 12.5 في المئة.

وبالنسبة لتداولات الأسهم أمس، فقد تصدر سهم «جي إف إش» نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 39.9 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 267 صفقة حققت نحو 1.36 مليون دينار، مع تراجع للسهم بحوالي 4.4 في المئة.

وتصدر سهم «وطني» نشاط التداول على مستوى القيم بسيولة تقدر بحوالي 3.75 مليون دينار بعد تنفيذ 52 صفقة على عدد 4.63 مليون سهم تقريبا، مع استقرار للسهم عند مستوى سعري 810 فلوس.

جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية حمراء خلال الأسبوع المنتهي في 10 ديسمبر 2015، مقارنة بادائها في نهاية الأسبوع الماضي المنتهي في 3 ديسمبر الجاري.

وتراجع المؤشر السعري على المستوى الأسبوعي بنسبة 1.77 في المئة تقريبا خاسرا نحو 102.6 نقطة، فقدها من رصيده بعد وصوله لمستوى 5686.15 نقطة، فيما كان إغلاقه بنهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5788.74 نقطة.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني للسوق تداولات هذا الأسبوع عند مستوى 386 نقطة محققا تراجعا أسبوعيا تقدر نسبته بحوالي 2.06 في المئة بخسائر بلغت 8.1 نقطة تقريبا، وذلك مقارنة بإقفاله نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 394.11 نقطة.

كما تراجع مؤشر «كويت 15» خلال الأسبوع بنحو 2.59 في المئة، وذلك بعد أن أنهى آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 914.8 نقطة، علما بأن إقفاله نهاية الأسبوع الماضي كان عند مستوى 939.12 نقطة، ما يعني تحققه خسائر أسبوعية تقدر بحوالي 24.3 نقطة.

66.5 مليون دينار إجمالي سيولة البورصة في أسبوع

وبلغت الكميات بنهاية الأسبوع الجاري حوالي 558.42 مليون سهم، مقارنة بنحو 543.91 مليون سهم كانت في الأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 2.7 في المئة تقريبا.

وارتفعت السيولة في البورصة بنهاية الأسبوع الجاري بحوالي 36.9 في المئة إلى 66.54 مليون دينار تقريبا «219.08 مليون دولار»، مقابل نحو 48.61 مليون دينار «160.05 مليون دولار» في الأسبوع السابق.

وجاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 13.71 الف صفقة، مقابل 14.17 الف صفقة تقريبا في ختام الأسبوع الماضي، بانخفاض بحوالي 3.2 في المئة.

أسهم «فيفا» تشهد ضغوط بيعيه مكثفة بعد خطاب حماية المنافسة

هبط سهم الاتصالات الكويتية «فيفا» خلال تعاملات جلسة، أمس الخميس، بنحو كبير بلغ 3.6 في المئة ليصل إلى مستوى 1.060 دينار.

وجاء التراجع الكبير الذي شهده السهم بعد إعلان جهاز حماية المنافسة مطالبة شركة «فيفا» بالإفصاح عن حصصها السوقية في قطاع الاتصالات الكويتي، حيث رجح محللون عرقلة الصفقة في حال بلوغ حصة الشركة من سوق الاتصالات نحو 35 في المئة أو أكثر حيث ستدخل الشركة حينها في دائرة الاحتكار.

وقبيل نهاية تعاملات أمس بنحو الساعة تم التداول على 513 الف سهم، وبقيمة بلغت 553 الف دينار من خلال تنفيذ 98 صفقة، منها 12 فقط شراء وباقي الصفقات بيعية لتشكل عمليات البيع 80 في المئة من القيم المتداولة على السهم.

يذكر أن جهاز حماية المنافسة الكويتي خاطب شركة الاتصالات الكويتية فيفا بضرورة الإفصاح عن حصصها في سوق الاتصالات الكويتي بعد عرض شركة الاتصالات السعودية برفع ملكيتها في الشركة من 26 في المئة إلى 100 في المئة.

وينص قانون حماية المنافسة الكويتي على ألا تتعدى حصص الشركات السوقية 35 في المئة، حيث يعد تخطي هذه النسبة نوعاً من الاحتكار.

مؤشرات البورصة تكتسي باللون الأحمر

استكمال المشاريع المشتركة لتعزيز التكامل الاقتصادي .. أولوية أبرزتها قمة الرياض

اكد قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض ضرورة المضي قدما في تنفيذ المشاريع المشتركة الهادفة الى تعزيز التكامل الاقتصادي وترسيخ المواطنة الخليجية.

وذكر المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في البيان الختامي لدورته ال36 الذي تلاه وزير الخارجية السعودية عادل الجبير ان المجلس الاعلى استعرض توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري وما تحقق من انجازات في مسيرة العمل المشترك منذ الدورة الماضية في كافة المجالات.

وعبر المجلس عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز مسيرة التعاون المشترك وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتعزيز المواطنة الخليجية بما يحقق لمواطني دول المجلس المزيد من الاندماج والتكامل بين دول مجلس التعاون والتي تشكل انجازات مهمة في مسيرة المجلس المباركة والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل.

واعتمد المجلس عدد من توصيات وتقارير المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة شملت النظام «القانون» الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون كقانون إلزامي.

ويهدف النظام الى تعزيز دور حماية المستهلك بشكل منظم وقانوني ويجعل من أسواق دول المجلس أسواقا ذات سمعة تؤطد العلاقة بين المستهلكين والمنتجين حيث كانت لجنة التعاون التجاري قد اقرت في اجتماعها الـ 49 في الكويت في 14 مايو 2014 هذا القانون الذي يهدف لإيجاد وعي استهلاكي رشيد وتوفير مستلزمات المستهلك في سوق تنافسية شريفة خالية من الغش وتوفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة.

كما شملت التوصيات اعتماد القواعد الموحدة للاستحواذ في الأسواق المالية بدول المجلس والعمل بها بصفة استرشادية لحين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل ومواءمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

العلي: ندرس بشكل أساسي ترشيد الدعم الذي تجاوز الأهداف المرجوة منه

يوسف العلي

قال يوسف العلي وزير التجارة والصناعة الكويتي إن هناك لجنة تدرس ترشيد كافة أشكال الدعم الذي تقدمه الحكومة في كافة المجالات.

وأضاف العلي « اننا ندرس بشكل أساسي ترشيد الدعم الذي تجاوز الاهداف المرجوة منه.

وقال العلي: «الدعم كان مفتوح على الآخر بدون توجيه حقيقي».

وأكد العلي أن «الدعم لابد أن يحقق اهدافه الاجتماعية والاقتصادية».

وأشار إلى أن قانون الضريبة على أرباح الشركات هو الآن تحت الدراسة ولا يوجد جدول زمني حتى الآن لتطبيقه .

ويذكر أن وزير التجارة والصناعة صرح بان هناك ضريبة ستفرض على أرباح الشركات بحد أقصى 10 في المئة .

وجاءت تصريحات العلي على هامش افتتاح معرض سيتي سكيب العقاري.

مركز ضوى اليادة التطوعي يكرّم مؤسسة البترول الكويتية

جانب من حفل التكريم

كرّم مدير مركز ضوى اليادة التطوعي عبدالمحسن عبدالله الصانع مؤسسة البترول الكويتية بمناسبة مشاركتها في رعاية مهرجان الطفولة الرابع، الذي اقيم تحت رعاية معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حمد العيسى في الفترة من 8 إلى 10 ديسمبر 2015، بارض المعارض الدولية في منطقة مشرف.

مثل المؤسسة في حفل التكريم مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام جمال السنعوسي.

وبهذه المناسبة قال نائب العضو المنتدب للعلاقات وتقنية المعلومات الشيخ فيصل جابر الأحمد الصباح «إن مشاركة مؤسسة البترول الكويتية في مهرجان الطفولة الرابع تأتي في إطار مساهماتها الاجتماعية، وحرصها على الاهتمام بالأطفال والنشء، والاهتمام بالجانب التوعوي للمساهمة في نشر ثقافة التربية السليمة للطفل الذي يعد الاساس في بناء أي مجتمع يطمح للتقدم».

وأضاف الشيخ فيصل الصباح أن الطفل هو بذرة المجتمع الواعدة، وبه تنهض وتتقدم المجتمعات، لذا فإن الدول تهتم بالطفل والطفولة على هذا الأساس، ومتى ما كانت تنشئة الطفل تنشئة صحيحة، فإنها تنعكس بعد ذلك على المجتمع بشكل مفيد، وهو ما يسهم بوجود مجتمع متحضر ومنتج، ومن هنا وضعت مؤسسة البترول الكويتية الاهتمام بالأطفال وتنمية مهاراتهم ومواهبهم، وصقل شخصياتهم على رأس اهتماماتها.

«غرفة التجارة» تدعو لزيادة التعاون التجاري والاستثماري بين الكويت وتونس

دعا عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت طارق المطوع الى زيادة حجم التعاون التجاري والاستثماري بين الكويت والجمهورية التونسية.

وحث المطوع خلال لقاء بوفد اقتصادي تونسي في مقر الغرفة على ان يكون هذا المستوى من التعاون التجاري والاستثماري هدفا استراتيجيا مهما للطرفين مشيدا بجهود مجتمع الأعمال في البلدين واستيعابهم للمصالح المشتركة.

وقال ان حجم الصادرات التونسية للكويت بلغ في عام 2014 نحو 17.7 مليون دولار اما صادرات الكويت لتونس فقد بلغت في العام نفسه نحو 7ر5 مليون دولار تلتها منتجات بتروكيماوية مؤكدا تطلع الغرفة الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين مستقبلا.

واشاد بمتانة واخوية العلاقات الكويتية التونسية مشيرا الى ان الكويت تعتبر من اولى الدول العربية التي بدات الاستثمار في تونس لاسيما في مجالات البنى التحتية والعقار والاسكان والخدمات المالية والمصرفية والمشاريع الصناعية والتجارية والخدمية.

واكد تطلع الغرفة الى تاسيس مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين من خلال زيادة تدفق الاستثمارات المشتركة والأمنة والبحث عن استراتيجية متكاملة تاخذ فيها الصناعة والتجارة نصيبهما بصورة فاعلة ومؤثرة.

واوضح ان المستثمر الكويتي يمتلك خبرة استثمارية عريقة من خلال تجارب ناجحة امتدت لنحو نصف قرن في بلدان مختلفة مبينا ان الغرفة تسعى لتوظيف هذه الخبرات في توليد العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين وإيجاد فرص استثمارية وتجارية وعمل شراكات ذات جدوى اقتصادية.

بدورها قالت نائب رئيس الكونفدرالية التونسية لمؤسسات المواطنة ورئيسة الوفد الاقتصادي منية السعيدي ان هناك تسهيلات كبيرة تقدمها الحكومة التونسية للمستثمرين الاجانب اهمها حرية الاستثمار والتملك الكامل بنسبة 100 في المئة وتقليل نسبة الضريبة على أرباح الشركات الى اقل من 30 في المئة.

ودعت السعيدي المستثمرين الكويتيين الى دخول السوق التونسي واصفة اياه بالواعد والطموح.

واضافت ان السوق التونسي يعتبر بوابة لدخول السوق الافريقي نظرا لموقع جغرافي مميز وقربه من الاسواق الاوروبية مبينة ان تونس تحتوي على تسعة مطارات دولية وسبعة موانئ بحرية وموارد بشرية ذات كفاءة عالية.

من جانبه اكد السفير التونسي لدى البلاد أحمد بن الصغير أن تنظيم السفارة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت يوما للشراكة التونسية الكويتية يأتي انطلاقا من إيمان الجانبين باهمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين داعيا الى زيادة افق التعاون المشترك مستقبلا لاسيما في قطاعات السياحة والاستثمار العقاري والصناعي.

واوضح بن الصغير ان الاستثمار الكويتي بدأ في تونس منذ عدة عقود في ميادين مختلفة اهمها السياحة والصناعات الخدمية والتجارية والاستثمارات العقارية مشددا على دور الكويت الكبير والحيوي في نهضة الاقتصاد التونسي.

واضاف ان هناك اكثر من 3000 شركة ومؤسسة استثمارية اجنبية في تونس منها فقط نحو 70 شركة عربية فقط مبينا انها اقل من الطموح بكثير مجددا دعوة الحكومة التونسية للمستثمرين الكويتيين لدخول السوق التونسي والاستثمار فيه.

«الوطني للاستثمار» و «كامكو» مديرين مشتركين في إصدار سندات دين «الوطني»

اعلنت شركة الوطني للاستثمار، وشركة كامكو للاستثمار «KAMCO»، عن دورهما كمديري اصدار مشتركين في إصدار سندات دين مساندة لبنك الكويت الوطني «NBK» بقيمة 125 مليون دينار تستحق بعد 10 سنوات، وغير قابلة للاسترداد خلال السنوات الخمس الأولى.

وفي بيان مشترك أوضحا أن هذا الإصدار هو الأول من نوعه لسندات مساندة مصنفة بدرجة استثمار «Baa1» من قبل وكالة موديز، ومتوافقة مع متطلبات «بازل 3» وتدرج من ضمن رأس المال المساند «الشريحة الثانية» capital Tier 2 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يعكس قوة التصنيف الائتماني لـ «وطني».

ويُعد هذا الإصدار هو الأكبر من نوعه في تاريخ الكويت على مستوى القطاع الخاص.

وكشفا أن الإصدار قد حقق إقبالاً قوياً من قبل المؤسسات والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، حيث تمت تغطية الاكتتاب مرتين.

وسوف يستخدم «وطني» عوائد إصدار السندات في رفع معدل كفاية رأس وذلك طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال «بازل 3» وللأغراض العامة للبنك.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار فيصل الحمد: «تمثل اكبر إصدار في تاريخ الكويت من قبل القطاع الخاص، ونتيجة لهذا الإصدار، أصبح «وطني» سباقاً في التطوير المستمر لأسواق رأس المال في الكويت والشرق الأوسط».

من جهته، قال الرئيس التنفيذي في «كامكو»، فيصل صرخوه: «كنا دائماً سباقين في اتخاذ خطوات بناءة لتعزيز دور القطاع الخاص محلياً، وهذا بدوره يؤكد ريادتنا في قطاع الاستثمار وإدارة الأصول وتقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية، وسيساهم أيضاً في إحداث انفراجة في سوق السندات المحلي ونقلة نوعية سينعكس تأثيرها على الاقتصاد الكويتي ككل، ولذلك، فإننا سعداء بالدور الذي قمنا به في إنجاح هذه الصفقة التاريخية».

وفي الختام، أعرب المديرون المشتركون عن امتنانهم لبنك الكويت الوطني، وبنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، ومكتب الرويح وشركاه «ASAR» باعتباره مستشارا قانونيا للصفقة، على دعمهم والتزامهم بالعمل الجماعي المثمر بهدف تعزيز عمل المؤسسات المالية، وأشادوا بالدور المتواصل للمستثمرين، باعتبارهم القوة الدافعة التي أثمرت تكليل هذه العملية بالنجاح المتوقع.